



النووي، ومدى قدرتها على إنتاجه، والفترة التي استهلكتها لتطويره لتصنع ترسانة قوية منه تهدد منطقة الشرق الوسط بأكملها رغم الغموض الذي يشوب مسألة إنكارها امتلاكه، وغض نظر المفتشين الدوليين عن مساءلتها، ووكالة الطاقة الذرية في التحقيق بأهدافه وطرق استخدامه، وصمت العرب المطبق عنه وعن الإسراع للعمل في تصنيعه وامتلاكه للدفاع أقله عن أنفسهم ووجودهم! خاصة بعد إطلاق تصنيعه في إيران وتهديدها هي الأخرى لبقائهم!

لنقيم سوياً قدرة إسرائيل النووية، وهل هي

حقاً خائفة من السلاح النووي الإيراني؟

- تمتلك إسرائيل 200 رأس نووي تصل إلى أهداف بعيدة، إما عن طريق الطائرات أو الصواريخ الباليستية أو الغواصات، وقد يصل مداها إلى أبعد من إيران وأفغانستان، بل إلى منتصف جمهورية روسيا الاتحادية.

- يبلغ عدد سكان إسرائيل 7 ملايين ونصف المليون نسمة، وتحتل المرتبة الخامسة بين الدول النووية: (أمريكا- روسيا- ألمانيا- فرنسا- إسرائيل- بريطانيا- الصين- الهند- وغيرهم) إذ تمتلك إسرائيل 200 رأس نووي، بينما بريطانيا تمتلك 185 رأس نووي.

- «أفنيير توهين» مؤلف كتاب «إسرائيل والقنبلة الذرية» ذكر فيه أن هناك اتفاقاً بين إسرائيل وأمريكا يوجب التستر عما تمتلكه إسرائيل من رؤوس نووية ومصانعها للقنبلة الذرية.

- صرّح الكولونيل الأمريكي المتقاعد «وورن فارز» الذي عمل كطبيب في إسرائيل، بأنها أنجزت مشروعها النووي عام 1995م، وهي تمتلك القنابل النيوترونية وألغاماً نووية، وقنابل الحقيبة، وصواريخ تطلق من الغواصات، والقنابل الهيدروجينية المعقدة والمتطورة، وقنابل هيدروجينية تزيد قوتها مائة ألف مرة عن القنبلة النووية العادية، بالإضافة إلى 200 جهاز تفجير نووي قيد الخدمة الفعلية، كما تؤكد كلامه هذا «نشرة بوليتين أوف أوتوماتيك سايبتييس الأمريكية» بأن إسرائيل تمتلك من احتياطي البلوتونيوم حوالي 500 كغ.

أهم المؤسسات الصناعية العسكرية الإسرائيلية

أولاً: المؤسسات الجوية (IAI): تأسست سنة 1945م، لصيانة وإصلاح الطائرات المدنية والعسكرية، وتصدر 60% من إنتاجها العسكري الجوي للخارج، ويبلغ متوسط دخلها السنوي 1-2 مليار دولار.. وإنتاجها من المقاتلات الجوية: كفير، لافي، فانتوم 2000، والطائرات المروحية (وست وند).

ثانياً: في مجال الإلكترونيات: شركة ألفا ALPHA المتخصصة في صناعة الرادارات،

وجاء عن وزارة الدفاع الإسرائيلية في تقريرها لسنة 2004م أن المؤسسة العسكرية تحتوي على 168 ألف موظف، كما تتضمن المجندين (107500) من الجنود، من هؤلاء الموظفين في الجيش النظامي 125 ألف جندي، وفي البحرية 8000 جندي، وفي القوات الجوية 35 ألف جندي، وبلغت التعبئة العامة 576 ألف من القوات العسكرية كاملة بكل أقسامها، وبإمكانها أن تنجز بسرعة احتياطيات 408000 جندي متأهبين في الذروة القصوى استعداداً لحرب مفاجئة.

مركز الترسانة العسكرية الإسرائيلية

وتطورها بين دول العالم

يعد الجيش الإسرائيلي من الجيوش المتطورة عالمياً من الناحية التكنولوجية ونوعية العتاد العسكري، فهي تمتلك ترسانة أسلحة ثقيلة متطورة، وذلك لاحتوائها على أحدث الأسلحة الأمريكية، ومنها التي تتحكم بها بواسطة الكمبيوتر: طائرة أف15 وأف16، والطائرة العامودية «أباتشي الحديثة».

- تعتمد إسرائيل إلى تطوير جميع الأسلحة الأمريكية في مؤسساتها الصناعية العسكرية.

- تملك إسرائيل شبكة صواريخ «أرو» المطورة عندها لتعرض الصواريخ الباليستية.

- تملك أنظمة «باتريوت»، وتعمل على تطوير أسلحة تعمل بالليزر لاعتراض صواريخ ذات المدى المتوسط.

- لدى إسرائيل القدرة على إيصال قمر صناعي إلى مداره الفضائي عن طريق صواريخها من نوع «شاميت»، وهذه الإمكانيات متوفرة فقط لدى الدول الكبرى (روسيا، والصين، فرنسا، والهند، واليابان، وبالطبع أمريكا).

قدرة إسرائيل النووية

بعد أن استعرضنا كيفية امتلاك إسرائيل للسلاح

ومورس عليها الضغوط الدولية لإيقاف تجاربها، وتعتبر إسرائيل منفذاً تجارياً مهماً لجنوب أفريقيا لتهرب اليورانيوم.

1979: كشف قمر صناعي أمريكي عن تجربة نووية لقنبلة صغيرة إسرائيلية الصنع في مياه المحيط الهندي، وكانت إسرائيل تخطط لتجربة ثلاث قنابل نووية أخرى لاستخدامها كقذائف مدفعية.

1981: امتلكت إسرائيل 31 قنبلة بلوتونيوم.

1986: نشرت صحيفة «صانداي تايمز» البريطانية وثائق سرية استخلصتها من أحد العاملين في مفاعل ديمونة ويُدعى «فغانونو» بأن إسرائيل تملك 200 قنبلة نووية مصغرة ومتطورة، وأن قدرة مفاعل ديمونة تطورت وزادت إلى حد إنتاج 12 قنبلة نووية سنوياً، ولكن المخابرات الإسرائيلية اختطفته من روما، وحكمت عليه بالسجن 18 عاماً، متهمه إياه بالكذب.

1994: صنعت إسرائيل ما بين 64 إلى 112 قنبلة برأس حربي نووي صغير، كما تفيد التقارير بأن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية تعدّ من أكبر الأسلحة النووية تطوراً في العالم، وجزء منها مصمّم لاستخدامه في حروب الشرق الأوسط.

الترسانة الإسرائيلية العسكرية والنووية

منذ 1950-1966 صرفت الحكومة الإسرائيلية حوالي 9% من ناتج الدخل القومي على المؤسسة العسكرية والتسلح، وخلال أعوام 1973-1976 وصل صرفها إلى 10% من ناتج الدخل القومي، وفي سنة 1996 وصل إلى 21% من ناتج الدخل القومي، عدا مليارات الدولارات التي تأخذها من ميزانية الخزانة الأمريكية بحجة التسلح العسكري للدفاع عن نفسها، إضافة للمساعدات المالية من فرنسا وألمانيا وروسيا، غير ما يدفعه يهود الشتات في العالم بشكل دائم وسنوي كضريبة إلزامية تجاه دولتهم إسرائيل.

